

مؤشرات اقتصادية في لبنان تتحدى الأزمات العالمية

مرة جديدة يثبت لبنان مناعة اقتصادية ومالية ومصرفيّة فقد ساهم الاستقرار السياسي والأمني بتحريك عجلة الاقتصاد المحلي، خصوصاً قطاع الخدمات والسياحة مما عزّز ثقة المستثمرين من مغتربين وأجانب ومحليين. بالرغم من الأزمة المالية العالمية، استطاع الاقتصاد الوطني أن يسجل أداءً إيجابياً وديناميكياً في ظل قطاع مصرفي متين وقوى، جعلت منه محركاً رئيساً لنمو الاقتصاد. ومحضناً بإجراءات وتدابير احترازية وفعالة من مصرف لبنان تجاه تداعيات الأزمة المالية العالمية. من خلال إجراءات عدّة حافظت على سيولة عالية لدى المصارف اللبنانيّة، وتجنب الدين ذات الأخطار العالمية خاصة في القطاع العقاري، والحفاظ على سعر ثبات الليرة والاستقرار النقدي.



علي بدران*
مدير وخبير مصرفي، عضو نقابة
خبراء المحاسبة المحاسبين في لبنان

تضخم بنسبة لا تتجاوز ٢ في المائة. وكذلك إن معدل تغطية المخاطر المحلية (Credit Default Swap) قد انخفض من ٧ في المائة إلى ٤,٤ في المائة لفترة خمس سنوات. وخير دليل على ذلك إصدار الـ ٥٠٠ مليون دولار الأخير ليثبت أن مستوى الفوائد هي الأقل تاريخياً. وكذلك الفوائد بالليرة اللبنانية إذ بات أقل من ٨ في المائة لمدة خمس سنوات.

أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية القوية

إن النمو الذي يتحققه الاقتصاد اللبناني على عكس اقتصادات العالم خلال الأزمة المالية، يفرض واقعاً جديداً يحوله إلى اقتصاد متين يزيد من فرص العمل ويزيد دخل الفرد والدخل الوطني. ومن المؤشرات القوية ما يلي:



رغم استمرار مضاعفات الأزمة العالمية وأزمة ديون دبي الأخيرة التي انعكست في تأثيرات أولية مباشرة على سوقي دبي وأبو ظبي للأوراق المالية. فقد شكلت عملية إصدار وزارة المالية اللبنانيّة سندات خزينة (يوروبوند) بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في نهاية سنة ٢٠٠٩ نجاحاً حقيقياً نتيجة الاستقرار والمؤشرات الاقتصادية المشجعة على مستوى الاقتصاد والمالية العامة بعد انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

وقد انقسم الإصدار إلى قسمين: الأول بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لفترة خمس سنوات استحقاق ١٥ كانون الثاني (يناير) سنة ٢٠١٥ وبفائدة ٥,٨٧٥ في المائة. الثاني بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أيضاً لفترة ١٥ سنة استحقاق ٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٤ وبفائدة ٧ في المائة.

وقد تجاوزت الطلبات بكثير للإصدار بحيث بلغت خمسة أضعاف القيمة المحددة للسنوات الخمس وضعفي القيمة بالنسبة للإصدار القسم الثاني لـ ١٥ سنة، مما فرض اعتماد التوزيع بالتفصيل (بروراتا) وكانت نسبة الاكتتاب الأجنبي جيدة، وبلغت ٢٧ في المائة من إجمالي الإصدار الأول و٤٣ في المائة بالنسبة للإصدار الثاني. وهذا ما يعكس ثقة كبيرة بمستقبل لبنان ومستقبل الاقتصاد اللبناني من المستثمر الأجنبي.

إن انخفاض مستوى الفوائد على الإصدار الجديد، والذي يعتبر الأدنى قياساً بالإصدارات السابقة، يعكس انخفاض مستوى المخاطر على لبنان مما أدى إلى خفض العائد على الاستثمار المالي. وبذلك يبقى لبنان بمنأى عن الاضطراب في الأسواق المالية والعربيّة. وبالتالي إن السوق المالية تجاهمت التأثيرات المباشرة للأزمة الطارئة في دبي رغم أن لبنان سوقاً ناشئةً.

إن المخاطر التي يقيم على أساسها لبنان قد تراجعت بسبب الوضع السياسي والأمني المستقر حالياً وأيضاً بسبب الوضع المصري والنقد الجيد والنمو المتوقع بنسبة ٧ في المائة وفق صندوق النقد الدولي. مع

* alihbadran@yahoo.com

١- تراجع الفوائد

تكمّن أهمية عامل تراجع الفوائد في شمول انعكاساته الإيجابية للقطاعين العام والخاص لجهة حصولهما على التمويل وكلفته، مما عزّز موقع المقرضين. الإجراءات الداعمة التي أقرها مصرف لبنان لقروض الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ بدأت السوق تشهد منافسة مصرية كبيرة في جذب المستهلكين، مع تقديم عروض أسهل وبكلفة أقل. بدءاً من القروض السكنية التي تشهد اشتداً في المنافسة. والدولة كسبت مرونة إضافية في إدارة محفظة الدين العام. وأعطى ذلك إشارة صريحة للأسواق الداخلية والخارجية بالتحسين النوعي للجذارة الائتمانية للدولة اللبنانية. هذا ما يفرض تحسناً موازياً لجعل محفظة السندات بالعملات الأجنبية. وهو أمر كان متوقعاً من شركات التصنيف الدولية. بحيث رفعت مؤخراً وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، النظرة المستقبلية إلى إصدارات لبنان بالعملات الأجنبية المقيدة B2 من «مستقر» إلى «إيجابي» كذلك رفعت وكالة «S&P» ستاندر آند بورز» العالمية تصنيفها الائتماني الطويل الأجل لسندات الدين السيادي اللبنانية من مستوى «B-» إلى «B» وتصنيفها قصير الأجل من «C» إلى «B» وذلك وبفضل استمرار التحسن في السيولة وتعزيز قدرة الدولة أمام الاضطرابات السياسية خلال الأعوام الثلاثة الماضية ومراعاة النظام المصري في تمويل العجز المالي حيث أن المصارف هي الدائن الرئيسي للدولة.



• قوة رساميل المصارف، يوجد فائض في رساميل المصارف اللبنانية مقارنة بالطلوب من المعايير الدولية لبازل ٢- مما أدى إلى وجود مستوى جيد من الملاعة والأموال الخاصة والتي تعكس توقع لمواجهة أية مخاطر فعلية، والتي جاءت بناءً لطلب مصرف لبنان خلال السنوات الأخيرة الماضية.

• عمل المصارف اللبنانية ضمن الضوابط الموضوعة من المصرف المركزي لا سيما التعاميم المتشددة لتنظيم عملية الإقراض العقاري، حيث عرف القطاع العقاري في لبنان خلال السنوات الأخيرة تصحيحاً لوضعه مقارنة بالمنطقة المحيطة، ونمواً طبيعياً مرتبط بعملية العرض والطلب بعيداً عن المضاربة العقارية، وتشكل التسليفات العقارية (باستثناء السكنية للأفراد) بحدود ٥ في المئة.

• التزام المصارف اللبنانية بتطبيق المعايير الدولية للادارة المصرفية، وقد تمحورت هذه التدابير حول الاستثمار في مكافحة تبييض الأموال، وقد أولته المصارف اهتماماً متزايداً في السنوات الماضية وقامت بإنشاء قسم خاص بهذه المهمة في كل مصرف يعرف باسم وحدة التحقق Compliance Unit وكذلك الإدارة الرشيدة. وتوسيع نطاق تطبيق قواعد المحاسبة والتدقيق الدولية وتطوير العمل الإداري في سبيل تحسين الشفافية والحكمة والإفصاح المالي.

٣- ارتفاع موجودات مصرف لبنان ارتفع احتياط مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وبلغ حجماً تاريخياً وقياسياً مع اقترابه إلى نحو ٢٠ مليار دولار أي ما يوازي ٩٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ونحو ٦٠ في المئة من إجمالي الدين العام. وهذا التحسن يترافق مع ارتفاع قيمة احتياطي الذهب إلى مستوى ١١ مليار دولار، ليصبح المجموع موازياً حالياً لحوالي ١١٠ في المئة من الناتج المحلي

٢- قوة القطاع المصري
ارتفاع موجودات المصارف اللبنانية ومؤشراتها الأساسية ودخول حولي ٢٠ مليار دولار إلى القطاع، فيما ارتفع فائض ميزان المدفوعات إلى حدود ٦ مليارات دولار وبلغت ودائع المصارف بحدود ١٠٠ مليار دولار، وتراجع الدولرة إلى ٦٦ في المئة مقابل ٧٢ في المئة منذ سنة كما تراجعت نسبة الدولرة أيضاً في التسليفات، مما يعبر بوضوح عن الثقة التي حققها لبنان تجاه الأسواق المحلية والعالمية. وهناك جزء من أموال اللبنانيين التي كانت توظف في الخارج أعيدت إلى لبنان بسبب الثقة.

وقد أسرهم تدفق الودائع في تسجيل نمو غير مسبوق أيضاً نسبته حوالي ٢٤ في المئة لإجمالي الأصول لتبلغ عند مستوى ١١٢ مليار دولار، أي ما يوازي ٤،٢ ضعف الناتج المحلي وهي نسبة عالمية عالية.

العوامل الإيجابية للقطاع المصري

• اعتماد المصارف اللبنانية على الودائع بشكل رئيسي كمصدر للأموال والموارد وليس على أسواق الائتمان في البلدان المتقدمة، بحيث شكلت بحدود ٨٤ في المئة من إجمالي الموجودات. فالودائع هي المصدر الأساسي لموارد المصارف التجارية في لبنان والمحرك الرئيسي لنشاطها وحجم أعمالها. وكانت هذه الودائع خط الدفاع للمصارف اللبنانية من أزمة الائتمان والسيولة والثقة في الأسواق المالية العالمية. في حين كانت تزداد في لبنان وتتراجع في العالم مما يدل على قوة ومناعة القطاع في لبنان.

• الاحتياط بسيولة مرتفعة لدى المصارف بالليرة وبالعملات الأجنبية، وسجلت الأرباح ارتفاعاً بلغت ٢٥ في المئة في حين أنها تتراجع في كل أنحاء المنطقة لا بل إن عدداً منها سجل خسائر.

البالغ حوالي ٢٣ مليار دولار مما يعزز الاستقرار النقدي.

والجدير بالذكر أن ارتفاع أصول الذهب نتيجة تغير أسعاره عالمياً، يخضع في لبنان لقانون صادر خلال سنة ١٩٨٥ أقر في مجلس النواب والذي يمنع قطعاً التصرف به بيعاً أو تأجيرأ أو إدارة، لكنه يشكل في المقابل ضمانة نفسية قوية للاستقرار النقدي وتقطعيه فعالة للعملة الوطنية وبلغ المخزون من الذهب وهو الأكبر عربياً (٩,٢ مليون أونصة) وأفضل ضمانة في وجه أي تضخم خصوصاً عند ضخ السيولة، فهو عنصر دعم للأسوق خصوصاً أن لا موارد طبيعية في لبنان. وطوال فترة الخمسة آلاف سنة من تاريخ البشرية بقي الذهب الملاجاً الأخير للعملات والمخزن الأفضل للقيمة.

إن أهمية القانون الصادر خلال سنة ١٩٨٥ يبدو جلياً مع تامي إقبال الكثير من المصارف المركزية على تكوين احتياطيات أو تعزيز مخزونها من الذهب الذي أثبت فاعليته كدرع حماية من الأزمات الطارئة.

ويعتبر احتياطي العملات الأجنبية أيضاً دعامة مهمة للاستقرار النقدي الذي أرساه مصرف لبنان منذ العام ١٩٩٩ وثبت سعر صرف الدولار بما يوازي ١٥٠٠ ليرة أي إدارة سعر الصرف عبر تدخله بائعاً وشارياً منعاً



٤- دور مصرف لبنان في الوقاية الودعية

• نجح مصرف لبنان في استشراف الأزمة العالمية قبل وقوعها من خلال تعاميم وتدابير منع المصارف اللبنانية من استخدام ودائع الناس في الاستثمار في الأدوات المالية المركبة والمشتقات الاستثمارية وشراء الأصول التي أصبحت مشكوك بقيمتها السوقية بسبب عدم وجود استثمارات للقطاع المصرفي في أي من المناطق التي أصبت بالأزمة المالية العالمية. وهذا الأمر أعطى المصارف مناعة تجاه الأزمة التي اجتاحت أعرق وأقوى المصارف العالمية.

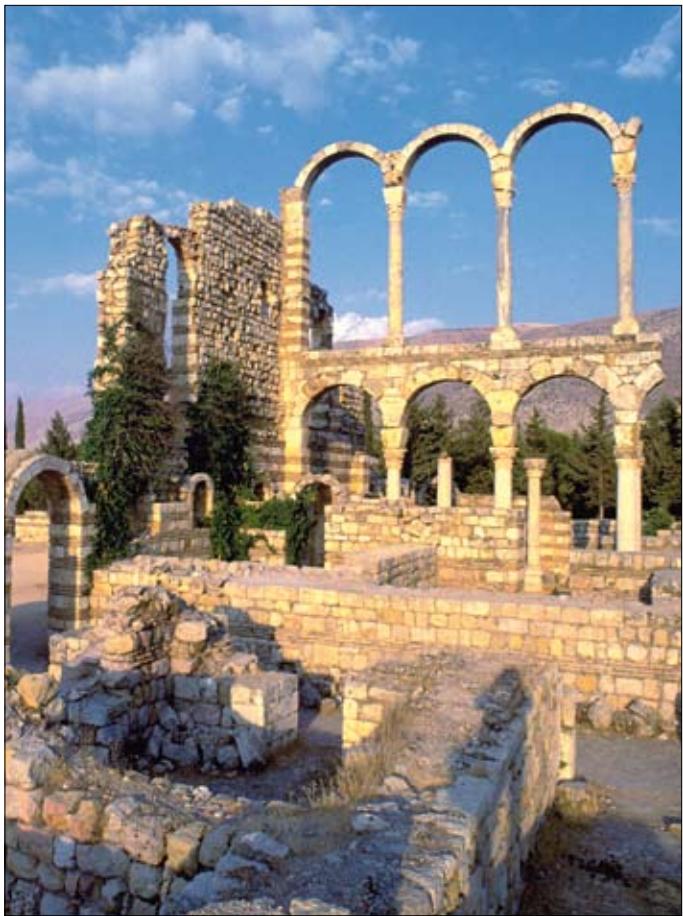
• كما فرض على المصارف أن يكون لديها احتياط نقدي كبير من قبل المستاف في المشاريع العقارية بحوالي ٦٠ في المائة من كلفة المشروع وذلك لحماية النظام المصرفي من المضاربات العقارية ومن الارتفاع «المضخم» في أسعار العقارات كما حصل في بعض دول الخليج والولايات المتحدة. وبذلك تم التحفيز على التحفيز في الأزمة العالمية منذ العام ٢٠٠٤ بمنع التعاطي بالمشتاق العقارية «subprimes» واثبت هذا القرار وغيره، بعد مضي سنوات على اتخاذه، أنه أتقى لبنان ووضعه خارج الأزمة، بل استفاد منها وجنى ايجابيات واضحة من جراء توجيه الأموال الرأسمالية إليه مما زاد من قوة الوضع المصرفي والنقدi اللبناني.

• صدور تعاميم خاصة «بالحكومة» من خلال إنشاء الإدارة الرشيدة تعني بترشيد الإدارة وهو أمر أساسى للتوصيل إلى مقومات فعلية للإدارة، أي أن يكون القرار عبر لجان إدارية يكون القرار فيها مشتركاً. سلسلة إجراءات وتعاميم صدرت عن مصرف لبنان كانت بمثابة حاجز حماية ل لبنان عن مساوى الأزمة العالمية، مما أعطى الليرة لتكون ملجاً آمناً ترجم في حجم التحويلات نحو العملة الوطنية. إن الأزمة المالية العالمية قد بدلت بعض المفاهيم حيث أصبح للمصارف المركزية دور أكبر في الاقتصاد والإشراف والتنظيم واستقرار العملة الوطنية والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني عبر التجاوب مع ارتفاع معدلات التضخم.

٥- استعادة القطاع السياحي قوته

كان لعودة لبنان إلى الخريطة السياحية العالمية الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني، ومع بداية السنة الحالية اختارت صحيفة «الغارديان» البريطانية العاصمة اللبنانية كمقصد للسياحة للعام ٢٠١٠ من بين اقتراحات عديدة من سائر أنحاء العالم.

إن عدد المسافرين عبر مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت يقترب من طاقته القصوى البالغة ٦ ملايين راكب، وقد شهدت الفنادق العاملة أعلى نسب إشغال لعام ٢٠٠٩. (تقلل الفقرات كلها على السطر فقرة واحدة) إن



إلى وجوده في اقتصادنا.

إن السيولة الكبيرة يجب استعمالها في معالجة المشاكل البنوية في الاقتصاد اللبناني من ناحية البنية التحتية التي تحفز الاستثمار وتخلق فرص عمل وتخفف أزمة البطالة والتي تعكس بظاهره الهجرة إلى الخارج، لا سيما في صنوف الشباب المثقف وذوي الاختصاصات، وبالرغم من جانبها الإيجابي عبر التحويلات من الخارج، إلا أن سيئاتها تفقد لبنان طاقات ضخمة غير موظفة في تنمية الناتج المحلي اللبناني عبر إيجاد فرص العمل داخل لبنان.

إن المؤشرات الإيجابية يجب أن توظف في حل المشاكل الاقتصادية البنوية من الدين إلى العجز، وتحصين الاقتصاد عن طريق المحافظة على تحقيق النمو لتخفيض وتحجيم الدين بالنسبة للاقتصاد.

لبنان بحاجة إلى الاتفاق الاستثماري من خلال معالجة قطاع النقل وأزمة السير والكهرباء والاتصالات وغيرها من القطاعات التي تتطلب حل جذري والتوجه نحو القطاع الخاص لاستخدام السيولة عبره في تمويل مشاريع الدولة.

المصارف تمتلك إمكانيات مالية وتقنية وبشرية كبيرة وتستند إلى قاعدة ودائع كبيرة مما يعطيها دور أكبر لها في تنشيط الاستثمارات المحلية وتحجيم الدين وعدم زيادته بأكثر من النمو الاقتصادي.

معدل الأشغال في فنادق بيروت بلغ 72% في المئة خلال عشرة أشهر من العام 2009 بزيادة 4% في المئة عن الفترة ذاتها للعام 2008. استناداً لدراسة «أرنست أند يونج» العالمية لقطاع الفنادق في الشرق الأوسط، وارتفعت عوائد التشغيل بنسب قياسية وكذلك المأهلي والمطاعم حيث اقتربت من طاقتها القصوى. وسجلت فنادق بيروت ثالث أعلى معدل إشغال في شهر تشرين الأول 2009 بعد أبو ظبي والقاهرة.

٦- ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي

ارتفاع مضطرب في حجم الاستهلاك المحلي وفي الإقبال على القروض المصرفية خصوصاً القروض السكنية لغايات التملك وليس المضاربة، وهذا ما ينبع توسعات نوعية في الدورة المالية، وينعكس مزيداً من النشاط والنمو. وهذا ما تظهره حركة البناء في مختلف المناطق لكن مع تميز خاص في العاصمة بيروت.

وقد شجع على ذلك صدور تعاميم عن مصرف لبنان لدعم الفوائد على الاستثمارات في كل القطاعات، تم تمديد مدة العمل فيها حتى حزيران سنة 2011 التي تحفز التسليف بالليرة اللبنانية نظراً إلى شدة الإقبال عليها.

لقد سلم لبنان من الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، بفضل مؤشرات إيجابية منها:

- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حيث بدأ بالتراجع إلى حدود 150% في المئة مقابل 180% في المئة منذ سنوات.
- المناعة التي أظهرتها المصارف اللبنانية.
- استقرار العملة الوطنية.
- إيجابيات فائض ميزان المدفوعات والسيولة المرتفعة.

يجب أن يكون ذلك حافزاً لتوطيد ركائز الاقتصاد الوطني بحيث يتعزز نصيب القطاع الصناعي والزراعي في قيمة الناتج المحلي لتعزيز مقومات النمو المرتبط بعوامل داخلية من أجل الاستقرار الاقتصادي في هذه المناعة لم يكن أثراً لها فقط بالصعود بوجه الأزمة بل كان لها إيجابيات واضحة من خلال توجيه الرساميل والودائع إلى لبنان بسبب تقلص آفاق الاستثمار في الأسواق الأميركية والأوروبية.

لقد حصل أخيراً توسيع كبير في حجم وسيولة القطاع المصرفية، وهذه السيولة يجب استخدامها للوصول إلى جميع القطاعات الاقتصادية، وبشكل خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاكتساب العمق المالي «Financial Deepening» الذي لا بد من الوصول إليه لزيادة أداء وفعالية السوق المالية، وترجمتها إلى فرص عمل جديدة ونمو اقتصاديًّا واجتماعياً للفرد اللبناني وتحسين ظروف المعيشة.

من المفترض استخدام السيولة في تنشيط وتوسيع قنوات التمويل للقطاع الخاص وتنوع أساليب التمويل وتوجيهه إلى القطاعات ذات الإنتاجية والربحية العالية. وعبر إنشاء مؤسسات تمويل متخصصة لتشجيع الرأس المال المغامر والريادي «Venture Capital» الذي نفتقر